

نشرة المحرافة اليومية



اليوم: الاثنين

التاريخ: 2019-12-23

التقى وولي العهد الغانم والمبارك والخالد والمطاوعة



الأمير لدى لقائه المطاوعة

استقبل سمو أمير البلاد، في قصر بيان، صباح أمس، سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وسمو الشيخ جابر المبارك، ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، رئيس محكمتي التمييز والدستورية المستشار يوسف المطاوعة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	3	16674

ولي العهد يستقبل الغانم والمبارك والخالد والمطاوعة وبعض الوزراء

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد بقصر بيان صباح أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم. كما استقبل سمو ولي العهد سمو الشيخ جابر المبارك. واستقبل سمو ولي العهد سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء. واستقبل سمو ولي العهد رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز ورئيس المحكمة الدستورية المستشار يوسف المطاوعة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	2	3591

النائب العام أحال قضية الظفيري إلى نيابة الأحمدى

- شكوى رسمية من ذوي المواطنن تتهم رجال الأمن بالتسبب في وفاته
- اللجنة المحايدة بدأت التحقيق وعينت مكان الوفاة وفرغت كاميرات المراقبة



ضرار العسوسى

بالبدء الفورى فى التحقيق بالقضية والتكليف القانونى لها.

من جانب آخر، أبلغ مصدر أمنى مطلع أن اللجنة المحايدة التى شكلها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الداخلية، أنس الصالح، بدأت عملها وانتقل أعضاؤها صباح أمس لمعاينة مكان وفاة الظفيري فى نظارة حجز الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ومعاينة كاميرات المراقبة. وأضاف المصدر أن اللجنة بصدد الاستماع لشهادة الأشخاص الذين كانوا محتجزين مع المواطن المذكور فى نظارة الحجز، وتبين أن عددهم 7 وليس متهما واحدا، مشيراً إلى أن أحد الشهود أبلغ أعضاء لجنة التحقيق أنه سمع الظفيري يطلب من حرس النظارة الإسعاف ونقله إلى المستشفى، بعد أن ساءت حالته الصحية.

● محمد الشهران

أحال النائب العام، المستشار ضرار العسوسى، الشكوى المقدمة من ذوي المواطن أحمد الظفيري الذى توفي فى نظارة حجز الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الأسبوع الماضى إلى نيابة محافظة الأحمدى لتسجيل قضية بالشكوى التى تقدم بها ذوو المواطن إلى مكتب النائب العام صباح أمس، وطالبوا من خلالها بتسجيل قضية قتل ضد رجال الأمن العاملين فى قطاعى الأمن العام والأمن الجنائى، متهمين إياهم بالتسبب فى وفاة ابنهم. وأبلغت مصادر مقربة من أسرة الظفيري "الجريدة" أن النائب العام أحال الشكوى بشكل عاجل بعد أن تقدم بها محامى الأسرة، مشيرة إلى أن مدير نيابة الأحمدى استقبل الشكوى والتقى أسرة الظفيري ومحاميه، ووعدهم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	6	4304



محليات

الإفيس

تهنئة الطاحوس بعضوية الاتحاد الدولي للمحامين

أرسل سمو أمير البلاد برقية تهنئة إلى نائب رئيس جمعية المحامين لشؤون المهنة والقبول عبدالرحمن الطاحوس بمناسبة تعيينه عضوا في الاتحاد الدولي للمحامين ممثلا عن الكويت، متمنياً له كل التوفيق والسداد للقيام بمهام هذا المنصب الرفيع. وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد، ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد برقيتين مماثلتين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	3	16674

«الميزانيات» تناقش ميزانية وزارة العدل

تناقش اليوم لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الحساب الختامي لوزارة العدل عن السنة المالية 2019/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه، بحضور ممثلين عن كل من وزارة العدل ووزارة المالية وجهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	5	4304

«نزاهة» توقع مذكرة مع «الرقابة» المصرية



وقعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، أمس، مذكرة تفاهم مع هيئة الرقابة الإدارية المصرية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وأعلنت «نزاهة»، في بيان، أن المذكرة تأتي في مجال التعاون الثنائي بين حكومة الكويت ممثلة في «نزاهة» والحكومة المصرية ممثلة بهيئة الرقابة الإدارية.

وذكرت أن التوقيع يأتي على خلفية سعي «نزاهة» نحو تحقيق أهدافها وممارسة اختصاصاتها وتعزيز تعاونها الثنائي مع الهيئات النظيرة لها في الدول الأخرى بهدف تبادل الخبرات والتجارب والاستفادة من الممارسات الجيدة في شأن منع ومكافحة الفساد.

وأكدت أن ذلك يواكب متطلبات تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد الرامية في العديد من أحكامها إلى حث الدول الأطراف فيها على الارتباط فيما بينها بتفاهمات واتفاقيات ثنائية. وأشارت إلى أن الجانبين اتفقا على تفعيل بنود ومحاو

مذكرة التفاهم في أقرب فرصة ممكنة من خلال تبادل الزيارات والتجارب والممارسات الجيدة في كل المجالات ذات الصلة بتعزيز النزاهة ومنع ومكافحة الفساد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	2	4304



أكدت سعيها لرفع اسم بلادها وإبراز زملانها في المحافل الدولية

بهبهاني: تعييني مستشارة لرئيس الاتحاد الدولي للمحاميين إنجازاً للمحاميين إنجازاً للمحاميين

المراة الكويتية أثبتت قدرتها على العطاء والتميز حتى على المستوى الدولي



المحامية الجديرة



صورة من قرار تعيين المحامية جمانة بهبهاني مستشارة لرئيس الاتحاد الدولي للمحاميين



المحامية جمانة بهبهاني تتحدث للمرئيل عبدكريم أحمد (محمد هنداري)

المحامية الكويتية وسمعتها في المحافل الدولية، مشيرة إلى أن كثير من المحامين الخليجيين والعرب والعالميين يعرفونها من خلال بصماتها القانونية. وأضافت أن المرأة الكويتية تثبت في كل يوم أنها قادرة على العطاء والبذل والتميز وتسجيل الإنجازات ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى الإقليمي والدولي. وتوجهت بهبهاني بالشكر إلى جمعية المحامين الكويتية ومجلس إدارتها برئاسة شريان الشريان لدورهم البارز في دعمها، مشيرة إلى أنه وقيل أربع سنوات كان لدى المجلس رؤية وهدف بتوصيل المحامي الكويتي إلى المحافل القانونية العالمية، حتى تحققت هذه الأهمية وأصبحت واقعاً.

المحامي جمانة بهبهاني تتحدث للمرئيل عبدكريم أحمد (محمد هنداري)

تمتعها بثقافة عالية وعلاقات قانونية واسعة لدى دول الشرق الأوسط، ومن هنا تواصل معها الرئيس وبلغها بتعيينها مستشارة له في دول الخليج والشرق الأوسط. سعادة وتكليف وإشارت بهبهاني إلى أنها تلقت هذا الخبر بسعادة بالغة، لإسمها وأنها أول كويتية يتم تعيينها بهذا الأمر الذي يعاها لقبوله، لاسمها وأنه يضيف إلى سعة وسجل بلادها في المحافل الدولية، بالرغم من أنه تكليف كبير لها أكثر مما هو تشريف. وأفادت بانها تسعى من خلال هذا المنصب إلى تعزيز دور الاتحاد الدولي للمحامين في دول الشرق الأوسط، وإبراز دور المحامي وعمله وأهميته المهنية بالنسبة للاتحاد والشرق الأوسط والكويت خاصة، منوهة إلى أنها تضع في حساباتها إبراز

عبرت المحامية جمانة بهبهاني عن بالغ سعادتها بتعيينها كمستشارة لرئيس الاتحاد الدولي للمحامين مبيته أن هذا المنصب يسجل إنجازاً لصالح الكويت بشكل عام والمحامي الكويتي بشكل خاص. وقالت بهبهاني لـ "الأخبار" إنها لم تكن تتوقع تعيينها بهذا المنصب حيث كانت تعتقد أن رئيس الاتحاد لديه طاقم خاص به إلا أنها علمت لاحقاً أن هذا الرئيس يتولى الرئاسة لمدة عام ويقوم بنفسه بانتقاء مستشاريه.

نشاط دؤوب

وكشفت أن ترشيحها جاء بعد بذلها نشاطاً دؤوباً ومتواصل على المستوى القانوني العالمي من خلال جمعية المحامين الكويتية التي ترأس فيها لجنة المتطلبات القانونية الدولية. وأوضحت بهبهاني أن الرئيس الحالي للاتحاد وهو الأميركي جيروم روث لاحظ وقيل توليه رئاسة الاتحاد النشاط اليومي المبدول من قبلها في الندوات والمحاضرات التي ينظمها الاتحاد، فتواصل مع الأمين العام الإقليمي لدول مجلس التعاون لدى الاتحاد الخاص على الجليل بشأن ترشيحها. وأضافت أن المحامي الجليل أشاد بجهودها وبإلمامها بشؤون الاتحاد فضلاً عن

عبدالكريم أحمد

عبرت المحامية جمانة بهبهاني عن بالغ سعادتها بتعيينها كمستشارة لرئيس الاتحاد الدولي للمحامين مبيته أن هذا المنصب يسجل إنجازاً لصالح الكويت بشكل عام والمحامي الكويتي بشكل خاص. وقالت بهبهاني لـ "الأخبار" إنها لم تكن تتوقع تعيينها بهذا المنصب حيث كانت تعتقد أن رئيس الاتحاد لديه طاقم خاص به إلا أنها علمت لاحقاً أن هذا الرئيس يتولى الرئاسة لمدة عام ويقوم بنفسه بانتقاء مستشاريه.



المحامية جمانة بهبهاني في إحدى المناسبات القانونية العالمية



المحامية جمانة بهبهاني مع رئيس الاتحاد الدولي للمحامين جيروم روث خلال الاجتماع السنوي للاتحاد الشهر الماضي في لوكسمبورغ

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	5	

عطلة رأس السنة ... 4 أيام

أعلن ديوان الخدمة المدنية، أمس أن يومي الأربعاء الأول من يناير المقبل والخميس الثاني منه عطلة رأس السنة الميلادية. ودعا الديوان الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة، لتعطيل أعمالها يوم الأربعاء الموافق الأول من يناير 2020 باعتباره عطلة رسمية، ويوم الخميس لوقوعه بين عطلتين، على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد الخامس من يناير.

وأوضح أنه يتم تحديد عطلة الأجهزة والهيئات والجهات ذات طبيعة العمل الخاصة بمعرفة الجهات المختصة بشؤونها، مراعاة للمصلحة العامة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	1	14733

5 نواب لنقل تبعية الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى وزارة العدل

قدموا اقتراحا بتعديل قانون «تنظيم القضاء»



محمد الدلال



عبدالله فهاد



محمد الهدية

إلى وزارة العدل وتؤول جميع القضايا وأوراق الإدارة وحقوقها والتزاماتها إلى النيابة العامة.
(المادة الخامسة): يلغي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة السادسة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على أن من أهم الأدوار التي يستعين بها القضاء في مجال العدل وبيان أوجه الحقيقة الأجهزة العاملة في مجال تحقيقات وأبحاث الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعامل الجنائية، ولتلك الأجهزة أهمية كبيرة وحساسية وخطيرة فيما تنتهي إليه من أبحاث أو قرارات أو تقارير أو توصيات، ما يتطلب معه أن تولى أهمية كبيرة وأن يعهد إلى من يتولاها من يحقق لتلك الأجهزة الاستقلالية والدعم والحماية بعيداً عن الضغوط أو المخالفة للقانون.

ولذلك فإن استمرار تلك الأجهزة تحت مسؤولية وزارة الداخلية يعد من الصور السلمية والممارسات الإدارية الخاطئة خصوصاً أن وزارة الداخلية تقع أحياناً ضمن الأجهزة التي يقع منها الخطأ والتجاوز وهو ما يضع تلك الأجهزة ذات البعد البحثي والعلمي (الطب الشرعي والأدلة الجنائية) تحت الحرج بل أحياناً التناقض، وهو ما يتطلب معه لدعم تلك الأجهزة وضمناً وحيادتها واستقلالها أن تتبع السلطة القضائية وزارة العدل حالها كحال إدارة الخبراء التابعة لوزارة العدل، وهذا لا يتعارض مع وجود جهاز فني قائم في وزارة الداخلية لدعم أنشطته على أن يكون لأجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي التابع لوزارة العدل المرجعية في حال طلب القضاء ذلك. لهذا نصت المادة الأولى من الاقتراح بقانون على نقل تبعية العاملين في الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعامل الجنائية إلى وزارة العدل. وتضمن المقترح بقانون أن يتم النقل للموظفين بذات درجاتهم الوظيفية وحقوقهم المادية حفاظاً على مصالحهم

أعلن خمسة نواب عن تقديمهم اقتراحاً بقانون بصفة الاستعجال بتعديل بعض أحكام القانون رقم (23) لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء لنقل تبعية أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى وزارة العدل.

ونص الاقتراح الذي تقدم به النواب محمد الدلال، عبدالله فهاد، محمد الهدية، أسامة الشاهين، وناصر السويط، على ما يلي:

(المادة الأولى): تنقل الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى وزارة العدل.

(المادة الثانية): يستبدل نص الفقرة الأولى من المادة رقم 10 من القانون رقم 23 لسنة 1990 المشار إليه بالنص « أعضاء النيابة العامة وأعضاء أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي يتبعون جميعاً النائب العام».

(المادة الثالثة): يستبدل نص المادة 64 من القانون رقم 23 لسنة 1990 المشار إليه بالنص الآتي: لوزير العدل حق الإشراف والرقابة على النيابة العامة وعلى الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة العامة. وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي ويمارس في شأنهم كافة اختصاصاته المقررة في هذا القانون بشأن أعضاء النيابة العامة.

(المادة الرابعة): تلغي الإدارة العامة للأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي وينقل أعضاؤها المدنيون الموجودون بالخدمة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إلى الوظائف المعادلة لدرجاتهم الوظيفية إلى وزارة العدل مع احتفاظهم بأقدميتهم وسائر حقوقهم الوظيفية المقررة قبل النقل.

ويستمر العاملون في الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي في القيام بأعمالهم إلى حين نقلهم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	4	3591

5 نواب اقترحوا نقل موظفيها المدنيين إلى الوظائف المعادلة في الوزارة

إلغاء «الأدلة الجنائية» ونقل تبعية أجهزتها إلى «العدل»

العدل مع احتفاظهم بأقدميتهم وسائر حقوقهم الوظيفية المقررة قبل النقل. ويستمر العاملون بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي القيام بأعمالهم إلى حين نقلهم إلى وزارة العدل وتؤول جميع القضايا وأوراق الإدارة وحقوقها والتزاماتها إلى النيابة العامة.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون أن من أهم أدوار الأجهزة التي يستعين بها القضاء هو تحقيق العدل، وبيان أوجه الحقيقة للأجهزة العاملة في مجال تحقيقات وأبحاث الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعامل الجنائية، ولتلك الأجهزة أهمية كبيرة وحساسة وخطيرة في ما تنتهي إليه من أبحاث أو قرارات أو تقارير أو توصيات، مما يتطلب معها أن تولى أهمية كبيرة وأن يعهد إلى من يتولاها من يحقق لتلك الأجهزة الاستقلالية والدعم والحماية، بعيداً عن الضغوط أو المخالفة للقانون، ولذلك فإن استمرار تلك الأجهزة تحت مسؤولية وزارة الداخلية يعد من الصور السلبية والممارسات الإدارية الخاطئة، وخاصة أن وزارة الداخلية تقع أحياناً ضمن الأجهزة التي يقع منها الخطأ والتجاوز وهو ما يضع تلك الأجهزة ذات البعد البحثي والعلمي «الطب الشرعي والأدلة الجنائية» تحت الحرج بل أحياناً التناقض، وهو ما يتطلب معه لدعم تلك الأجهزة وضمان حياديتها واستقلالها أن تتبع السلطة القضائية لوزارة العدل حالها كحال إدارة الخبراء التابعة لوزارة العدل، وهذا لا يتعارض مع وجود جهاز فني قائم في وزارة الداخلية لدعم أنشطته على أن يكون لأجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي التابع لوزارة العدل المرجعية في حال طلب القضاء ذلك.

تقدم النواب محمد الدلال وعبدالله فهاد ومحمد الهدية وأسامة الشاهين وثامر الظفيري، باقتراح بقانون يتضمن تعديل بعض أحكام القانون 23 / 1990 في شأن تنظيم القضاء، بنقل تبعية أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى وزارة العدل، مع إلغاء إدارة الأدلة الجنائية.

وجاء في المادة الأولى من الاقتراح أن تنقل الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى وزارة العدل، وفي المادة الثانية استبدال نص الفقرة الأولى من المادة 10 من القانون 23 / 1990 المشار إليه بالنص «أعضاء النيابة العامة وأعضاء أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي يتبعون جميعاً النائب العام».

وفي المادة الثالثة يستبدل نص المادة 64 من القانون المشار إليه بالنص «لوزير العدل حق الإشراف والرقابة على النيابة العامة وعلى الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي، وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة العامة. وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي، ويمارس في شأنهم كافة اختصاصاته المقررة في هذا القانون في شأن أعضاء النيابة العامة».

أما المادة الرابعة، فقد ألغت الإدارة العامة للأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي، وينقل أعضاؤها المدنيون الموجودون بالخدمة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون، إلى الوظائف المعادلة لدرجاتهم الوظيفية إلى وزارة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	4	14733

طلبان بتوقيع 10 نواب لتشكيل لجنة برلمانية تتولى متابعة القضية وتقديم تقرير للمجلس

مجلس الأمة على خط التحقيق بوفاة أحمد الظفيري

| كتب فرحان الشمري |



السويط: كشف الحقائق ومحاسبة كل مخطئ بحزم أياً كان موقعه في المؤسسة الأمنية

الدلائل: البحث في أسباب الاحتجاز وتحديد المسؤولين ومدى استخدام الضرب والإساءة والتعذيب

بعد ردود الفعل الغاضبة تجاه ملامسات وفساد المواطن أحمد الظفيري، والدعوات للكشف السريع عن المتورطين من رجال الأمن بالتسبب بوفاته، دخل التحرك النيابي على خط التحقيقات بأسباب الوفاة، حيث قدم 10 نواب طلبين، كل منهما متهوم بتوقيع خمسة، لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ظروف الوفاة.

الطلب الأول قدمه النواب ثامر السويط وعبدالله فهد ورياض العدساني وخلييل أبو وعبدالله الرومي، وجاء فيه أنه «انطلاقاً من هذا التراحم تفاعل الشعب الكويتي بكل أطرافه ونخبه وشبابه ونوابه مع حادثة وفاة المواطن أحمد الظفيري (من ذوي الاحتياجات الخاصة) أثناء حجزه لدى إحدى إدارات وزارة الداخلية، وينابع المواطنون بمزيد من الترقب والاهتمام هذه الواقعة بالغة الخطورة، تأسيساً على رفضه واستنكاره لكل صور المساس بسلامة المواطنين أو النيل من حياتهم التي كفلها الدستور لهم، حتى لا تعرض حرياتهم للخطر نتيجة أي خروج غير مبرر على القانون من قبل من يثبت تجاوزه للقانون أو تقصيره في حماية حرياتهم».

وأضاف أن الطلب «رغبة في محاسبة كل من يثبت تورطه أو مسؤوليته عن وفاة المرحوم أحمد الظفيري ومسألته قانونياً أو سياسياً، فإن نواب مجلس الأمة إذ يتابعون رفض الشعب الكويتي لهذه الواقعة وتلاحمه في الشدائد، يعلنون أنهم بصدد استعمال وسيلة الرقابة البرلمانية التي وردت في المادة (114) من الدستور حيث نصت على أنه: (يقوم لمجلس الأمة في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أويندب عضواً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم». كما نصت المادة رقم (147) من اللائحة

وفاته، وتقديم تقرير اللجنة إلى المجلس حتى يقف الشعب الكويتي على الحقائق ومحاسبة كل مخطئ بحزم أياً كان موقعه في المؤسسة الأمنية، إعلاء لدولة القانون واحتراماً للمشروعية وحماية لحقوق المواطنين وحرياتهم، مع تقديم خالص العزاء والمواساة لأسرة المرحوم بإذن الله أحمد الظفيري».

أما الطلب الثاني، فقد تقدم به كل من النواب محمد الدلال وأسامة الشاهين وصالح عاشور وعبدالله الكندري ومحمد الهدية، وجاء فيه طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية وفقاً للمادة 114 من الدستور والمادة 147 من اللائحة الداخلية للمجلس في المسائل المثارة في شأن احتجاز ووفاة المواطن أحمد الظفيري في أثناء احتجازه بإحدى الإدارات التابعة لوزارة الداخلية، ويعهد للجنة التحقيق المقترح تشكيلها من (3) من أعضاء مجلس الأمة يتم اختيارهم في جلسة المجلس القادمة للقيام بأعمال التحقيق البرلماني في هذا الشأن وتقديم تقرير خلال شهر من صدور قرار التكليف، على أن تقوم لجنة التحقيق بالبحث والتحقيق في الملامسات والأسباب القائمة وراء احتجاز المواطن أحمد الظفيري، وبيان كافة المسؤولين عن عملية الاحتجاز، والوسائل والأساليب المستخدمة من المسؤولين عن الاحتجاز من تحقيق أو خلافه، أو استخدام وسائل غير قانونية أو مخالفة لحقوق الإنسان وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، كالضرب والإساءة والتعذيب ضد المواطن المحتجز أحمد الظفيري أدت إلى وفاته، ونتائج التحقيق الأمنية والإدارية والجنائية التي توصلت إليها وزارة الداخلية، في شأن الأسباب التي أدت إلى وفاة المواطن الظفيري، مع بيان الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية نتيجة للتحقيق في الوزارة، ومدى التزام وزارة الداخلية بتبني التوصيات التي انتهت إليها نتائج التحقيق البرلماني في عام 2011 في قضية مماثلة في شأن وفاة المواطن محمد غزاي الميموني.

الداخلية لمجلس الأمة على أنه: (يقوم لمجلس الأمة في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق..... ويشترط أن يكون طلب التحقيق موقعا من خمسة أعضاء على الأقل). وتكون اللجان التي يشكلها مجلس الأمة للتحقيق في أمر معين من الأمور الداخلة في اختصاصه وفقاً للمادة (114) من الدستور، الصلاحيات المقررة في المادتين (8) و(9) من اللائحة الداخلية، وتتعلق هاتان المادتان باستدعاء الشهود وطلب أي أوراق من الحكومة للاطلاع عليها واتخاذ كل ما تراه موصلاً للحقيقة، وإذا تخلف الشهود عن الحضور أو حضروا وامتنعوا عن الإجابة، أو شهدوا بغير الحقيقة فللجنة أن تطلب من رئيس مجلس الأمة مخاطبة وزير العدل، لرفع الدعوى العمومية عليهم طبقاً للقانوني الجزاء والإجراءات الجزائية.

وذكر السويط في نهاية الطلب أنه «تقديراً للأمانة التي حملنا بها الناخبون، فإنني أتقدم مع عدد من زملائي النواب بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على كل الملامسات التي صاحبت وفاة المرحوم من لحظة ضبطه إلى حين

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	4	14733

«الأدلة» تستبعد القتل وتصف الوفاة بأنها نتيجة شبهة جنائية

إحالة خليجي للنيابة لتخلصه من جثة مواطن في المزارع

محمد الجلاهمة

بوفاته، فاهتمت تفكيره إلى أن يلقى بالجثة، حيث حمل المتوفى داخل دبة سيارته وألقى به في البر. هذا، وانتهى تقرير الطب الشرعي إلى أن وفاة المواطن ليست ناتجة عن ضرب أو اعتداء وسجلت قضية وفاة نتيجة شبهة جنائية.

انتقل رجال الأمن والأدلة إلى المكان وتبين أن هناك آثار سحل على المتوفى. وأضاف المصدر: تم تشكيل فريق عمل انتهى إلى تحديد آخر شخص كان برفقة المتوفى، حيث تبين أنه خليجي ليتم ضبطه وأقر بأنه والمتوفى كانا معا في ديوان منزله، بعدها فوجئ

كان برفقة زميله وفوجئ بوفاته حيث خشي من تورطه في قضية الوفاة، كما تبين أن الخليجي كان في حالة غير طبيعية. واستنادا إلى مصدر أمني، فإن عمليات الداخلية تلقت بلاغا بوجود شخص متوفى وملقى في مزارع منطقة كبد، وعلى الفور

تمكن رجال الإدارة العامة للمباحث الجنائية، ممثلة في إدارة بحث وتحري محافظة الجبراء، من ضبط شاب خليجي تخلص من جثة زميله المواطن في بر كبد. هذا، وأقر الخليجي بأنه

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	12	

الحكم في "رشوة" سيارات إسعاف "الصحة" 9 فبراير

كتب جابر الحمود:

محزت محكمة الجنايات امس بلاغ هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) عن شبهة تجاوزات في مناقصة سيارات إسعاف في وزارة الصحة المتهم فيها رجل أعمال وقيادي سابق في لجنة المناقصات ووافد الى جلسة 9 فبراير للحكم . وتعود وقائع القضية إلى مطلع عام 2018 عندما أحال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح تقريراً أعدته لجنة تحقيق قضائية حول ما نسب إلى بعض أعضاء مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة من شبّهات واتهامات من بينها ما أثير حول ملابسات موافقة مجلس الإدارة على قيام وزارة الصحة بالتعاقد المباشر على شراء سيارات إسعاف من إحدى الشركات، سبق رفضها.

"الفتوى" طالبت بتقصي أموال
المتهم المتوفى لمطالبة ورثته

قضية اختلاس المكتب

العسكري بأبوظبي إلى 19 يناير

كتب - جابر الحمود:

أجلت محكمة الجنايات الى 19 يناير المقبل، قضية اختلاس 51 مليون درهم اماراتي من اموال مكتب الارتباط العسكري لسفارة الكويت في ابوظبي الخاصة بمصروفات العلاج التابع لوزارة الدفاع الكويتية وذلك خلال الفترة من عام 2007 الى 2012 م. وتبين ان المتهم الاول في القضية "كويتي" توفي اثناء التحقيقات، والآخر "مصري" حوكم وأدين بالحبس في الامارات.

وفي جلسة أمس طالبت "الفتوى والتشريع" ممثلة في محامي الحكومة فيصل القطان بتقصي أموال المتهم المتوفى تمهيدا لمطالبة ورثته أو من استفاد من الاموال طبقاً للمادة 22 من قانون حماية الاموال العامة مع طلب تسليم المتهم الاول من الامارات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	7	18225

العراق: المحكمة الاتحادية تزيد الأزمة تعقيداً

محرر الشؤون الدولية

ازدادت الأزمة السياسية في العراق تعقيداً، أمس، إذ كان يُنتظر من المحكمة الاتحادية أن تحسم الخلاف في شأن الكتلة الأكبر في البرلمان، لكن عدم تسميتها للكتلة أبقي النزاع متصاعداً، وذلك مع انتهاء المهلة الدستورية، من دون التوصل الى توافق حول اسم مرشح، لتكليفه برئاسة الحكومة الجديدة.

ومجدداً، قدّم الرئيس برهم صالح طلباً إلى مجلس النواب لتحديد الكتلة الأكبر ومرشحها لرئاسة الوزراء. وكان الرئيس طلب عبر كتاب رسمي وجهه الى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي في 15 الجاري، إعلامه بالكتلة النيابية الأكثر عدداً المسجلة في الجلسة الأولى للمجلس.

وأفاد مصدر نيابي بأن اختيار رئيس الوزراء المقبل تأجل الى الاربعاء المقبل.

وأكدت المحكمة في بيان لها أن «الكتلة الأكبر هي التي تشكلت بأكثر عدد من النواب في أولى جلسات البرلمان بعد الانتخابات»، موضحة: «الكتلة النيابية الأكثر عدداً في الدستور تعني إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات، من خلال قائمة انتخابية واحدة، وإما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية ودخلت مجلس النواب، واتضحت مقاعدها بعد دخولها المجلس، وأصبحت مقاعدها بعد دخولها المجلس، وحلف أعضائها اليمين الدستورية في الجلسة الأولى الأكثر عدداً من بقية الكتل».

ودعت المحكمة رئيس الجمهورية إلى تكليف مرشح تلك الكتلة بتشكيل الحكومة الجديدة، طبقاً لأحكام المادة 76 من الدستور، وخلال المدة المحددة فيها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	28	16674

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من 2019-12-8م وحتى 2019-12-12م

م	المركز	فترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيقات الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	اجمالي الفترة	إجمالي المركز
1	برج التحرير	صباحي	551	395	60	494	321	442	2263	3985
		مساءني	166	307	193	367	183	506	1722	
2	جابر العلي	صباحي	267	766	205	625	591	282	2736	3231
		مساءني	54	130	11	31	46	223	495	
3	الجهراء	صباحي	688	978	42	464	107	205	2484	3134
		مساءني	260	74	36	90	22	168	650	
4	جليب الشيوخ	صباحي	169	189	105	282	14	205	964	1387
		مساءني	41	11	4	23	7	337	423	
11737										الإجمالي

الإجمالي العام
15802

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من 2019-12-8م وحتى 2019-12-12م

م	المركز	فترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيق الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	إجمالي المركز
5	صبحان	صباحي	204	228	162	151	16	235	996
6	العارضية	صباحي	122	3	3	60	39	83	310
7	الصديق	صباحي	336	22	84	-	18	63	523
8	الانفيوز	صباحي	25	54	13	-	147	4	243
9	اليرموك	صباحي	14	69	46	35	9	45	218
10	الرميثية	صباحي	624	441	25	-	-	-	1090
11	صباح الاحمد	صباحي	41	23	18	27	0	20	129
12	القرين	صباحي	77	141	13	78	95	71	475
13	مبارك العبدالله	صباحي	25	34	0	13	0	9	81
4065									الإجمالي

الإجمالي العام
15802



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الخميس الموافق ٩/ ١/ ٢٠٢٠ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل، الساعة التاسعة صباحاً، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٨٢/ ٢٠١٧ ببيع ٢/ المرفوعة من:

- ١- عبد العزيز غلاب غالب المطيري ضد،
- ٢- فيصل غلاب غالب المطيري
- ٣- فهد غلاب غالب المطيري
- ٤- خالد غلاب غالب المطيري
- ٥- جراح غلاب غالب المطيري
- ٦- منال غلاب غالب المطيري
- ٧- وكيل وزارة العدل - بصفته
- ٨- الممثل القانوني لبنك الائتمان الكويتي - بصفته

أولاً: أوصاف العقار

عقار الوثيقة رقم ٢٠٤٦٨/ ١٩٩٤ الواقع في العارضية - قطعة رقم ٩ - شارع ٧ - جادة ٤ - منزل ١٤ - قسيمة رقم ١٥٦ - من المخطط رقم م/ ٣٦٩٢٢ ومساحته ٢٣٢٠٠ م. العقار موضوع الدعوى عبارة عن بيت حكومية مساحته ٢٣٢٠٠ وموقعه زاوية ونافذ.

العقار موضوع الدعوى يتكون من دور أرضي+ دور أول + دور ثاني. التكييف بالعقار موضوع الدعوى نظام الوحدات + نظام الشبايك.

التكسية الخارجية للعقار موضوع الدعوى حجر اللون بيح وطابوق أبيض. يوجد ملحق بالعقار يتكون من دور أرضي+ دور أول.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قدره/ ٢٤٥٠٠٠ د.ك. ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل، بموجب شيك مصدق من البنك.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات .
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات .
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه ، إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل. .

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨ .

المستشار رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	6	4304

وزارة العدل
بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/١/١٦ م - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل - الساعة التاسعة صباحاً وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٨/٥٦ بيو/٣.

المرفوعة من: ١- ماضي إبراهيم براك الهاجري ٢- منيرة ماضي عبدالله الهاجري
٣- عبير ماضي عبدالله الهاجري ٤- دلال ماضي عبدالله الهاجري ٥- حصة ماضي عبدالله الهاجري
- والجميع ورثة المرحوم / ماضي عبدالله الهاجري

ضمد: ورثة المرحوم / ماضي عبدالله منصور الهاجري وهم:

١- محمد ماضي عبدالله منصور الهاجري ٢- مهل ماضي عبدالله منصور الهاجري
٣- سارة ماضي عبدالله منصور الهاجري ٤- ريم محمود دبور ٥- علي ماضي عبدالله منصور الهاجري
- والجميع من ورثة المرحوم / ماضي عبدالله منصور الهاجري ٦- الهيئة العامة لشئون القصر بصفتها وصية
قصر المرحوم / ماضي عبدالله منصور الهاجري وهم (ماضي مواليد ١٩٩٥/٩/٥ - ناصر مواليد ١٩٩٧/١/١٨ -
عبد الرحمن مواليد ٢٠٠٤/٤/٣٠)

٧- بنك الائتمان الكويتي (التسليف والادخار سابقاً) ٨- ورثة المرحوم فهد بن نعيم السيار.

أولاً: أوصاف العقار:

- عين النزاع مطابق من حيث المواصفات والحدود للوثيقة رقم ١٩٩٣/٤٠٢ والواقع في المنطق قسيمة ١٠٦ من المخطط رقم (PD- GN- 301-B) ومساحته (٢م ٢٩٥,٣٩)
- العقار محل التصاخي - يقع في القطعة رقم ٢ شارع رقم ٥ قسيمة رقم ١٠٦ - منزل ٦٣ واجهة على شارع رقم ٥ وعلى شارع رقم ٦ - ظهير ووطن.
- وهو مكون من دور أرضي ودور علوي.
- الدور الأرضي مكون من شقة وجدت مغلقة أثناء المعاينة وذكرت المدعي عليها الرابعة أنها مؤجرة لأخرين.
- الدور الأول العلوي شقة تقسيم بها المدعي عليها الرابعة وهي مكونة من ٤ غرف وصالة وحمامين ومطبخ وديوانية بحمام + مخزن لعب.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي وقدره ١٨٠٠٠٠ د.ك. ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطائه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطائه الثمن كاملاً يجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطائه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يتم المزايدة الأولى بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطائه غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك. وأتعاب الحمامة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجحالة.

تثبيته:

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه: إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستاجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل.

ملحوظة هامة:
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار / رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-12-23	8	16674

الوفيات

- **زهرة حسن كريم، أرملة/دلوم محمد الدولوم، 76 عاما، (شيعة)، رجال: الفروانية، ق2، ش143، م57، تلفون: 99770699، نساء: الرابية، ق4، ش5، م6، تلفون: 55577345.**
- **مريم صالح علي المجيب، 65 عاما، (شيعة)، رجال: الفنطاس، ق2، ش16، م43، تلفون: 99668477، نساء: الصباحية، ق2، ش8، م155، تلفون: 99901001.**
- **نسيمه يوسف سليمان الحداد، أرملة/فهد ناصر الزايد، 66 عاما، (شيعة)، رجال: العدلية، ق1، ش11، م5، تلفون: 22511351، نساء: مشرف، ق3، ش7، ج1، م6، تلفون: 25380400.**
- **غنيمة يوسف علي المهيني، زوجة/عبدالعزیز خالد المنرج، 80 عاما، (شيعة)، رجال: الروضة، ق3، ش شهاب احمد البحر، م66، تلفون: 66228582، نساء: الروضة، ق3، ش شهاب أحمد البحر، م68، تلفون: 99808215.**
- **علي سعود راشد الضرمان، 63 عاما، (شيعة)، رجال: العدلية، ق2، ش المروة، م5، تلفون: 90058520، نساء: العدان، ق7، ش12، م26، تلفون: 60445514.**
- **معصومة سليمان علي القطان، 74 عاما، (شيعة)، رجال: المنصورية، حسينية الأوحى، تلفون: 99055025، نساء: الشعب، بجانب مسجد عمار بن ياسر في مجلس «أبا ذر الغفاري».**
- **رباب حسين محمد ليري، أرملة/يوسف بلال جوهر، 73 عاما، (شيعة)، رجال: بنيد القار، حسينية عاشور، تلفون: 99291410، نساء: بنيد القار، حسينية عاشور (عصرا فقط)، تلفون: 66468007.**

«إنا لله وإنا إليه راجعون»